كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

شعبة علم الاجتماع

السنة الثانية –ليسانس-

مقياس علم الاجتماع في الجزائر-السداسي الثاني-

المحور الأول: ظروف نشأة وتطور علم الاجتماع في الجزائر

**المرحلة الثالثة: علم الاجتماع وإصلاح التعليم العالي**

**المرحلة الممتدة من سنة 1971الى سنة 1984م.**

كان الهدف من تطبيق هذا الإصلاح، جعل الجامعة الجزائرية مؤسسة منتجة لكل الإطارات التي تحتاجها المشاريع الكبرى التي سطرتها الدولة آنذاك. حيث كان يمثل النقص الكبير في الإطارات الوطنية في تلك المرحمة العائق الأول لتحقيق جهود التنمية.

1**-إصلاح التعليم العالي في سنة 1971م.**

بما أن بناء الجامعة ينطلق من التعرف على خصوصية المشاكل وتطلعات المجتمع الذي تنتمي إليه، فقد كان من الضروري إعادة بناء جامعة تتماشى وهذه الجهود كما يشير إلى ذلك الباحث **بن أشنهو** "لم يكن بالإمكان البقاء على جامعة تنشر انطلاقا من فرع الحقوق أفكارا مخالفة للسلطة والتي كانت تحاول وفي إطار الثورة الزراعية أن تراجع قانون الملكية الفردية ولا يمكن الشروع في تطوير الريف وتحسين مستوى الحياة في البلاد ،دون أن تقلع الجامعة بتطبيق العلوم الإحيائية والفيزيائية والكيميائية لحل المشاكل الزراعية. انطلاقا من هذه الأهداف فقد مس الا صلاح برامج ومحتوى التكوين في كل التخصصات الجامعية ومنها تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

في مداخلة حول العلوم الاجتماعية ضمن اصلاح1971 ،يشير **نذير معروف** إلى "أن الاستمرار في العمل بنظام التعليم العالي القديم أصبح يمثل خطورة على مستويين اثنين الأول منه، ارتباط التكوين بمحتوى البرامج والخطاب بمحتوى البرامج الإيديولوجية المرتبطة بالنزعة الاستعمارية والمستوى الثاني، يتجلى في طبيعة المهن والتي أصبحت المؤسسات الوطنية الحديثة النشأة في حاجة إليها .

**لقد انطق أصالح 1971 من أربعة مبادئ:الديمقراطية، التعريب، الجز أرة وكذا البعد العلمي والتكنولوجي**

- **شرح المبادئ الأربعة:**

\***الديمقراطية:** نظرا لأن إصلاح 1971 كان قد تزامن مع المشاريع التنموية الكبرى التي سطرتها الدولة في هذه المرحلة ، فقد كان مبدأ ديمقراطية التعليم العالي كحتمية لحاجة الجزائر لإطاراتها المحلية التي تحتاجها مختلف المشاريع التنموية **كان ينظر إلى الجامعة** كان ينظر إلى الجامعة وكأنها مصدر هذه الإطارات كما صرح بذلك وزير التعميم العالي بن يحي محمد الصديق. "أن هدف الجامعة هو تكوين كل الإطارات التي تحتاجها البلد،لأن غيابها يمثل في الوقت الحالي العقبة الأولى في مجهوداتنا التنموية)....( ويكون من الضروري أن تتعرف الجامعة من قبل شعبها. وهكذا فان تطبيق مبدأ ديمقراطية التعليم العالي معناه فتح أبواب الجامعة الجزائرية الحديثة النشأة أمام مختلف الشرائح الاجتماعية، لتصبح الجامعة الموروثة من العهد الاستعماري وكأنها جامعة دخيلة وأجنبية عن طموحات المجتمع الجزائري لما بعد الاستقلال نتيجة طابعها النخبوي.

سعت الدولة إلى توظيف عدد معتبر من حاملي شهادة الليسانس مباشرة بعد تخرجيهم، مما عمل على تضاعف عدد الأساتذة المعيدين بين الفترة الممتدة من 1969و1975 .ست مرات أي في مدة ست سنوات لينتقل من 255إلى 1509 ،كما انتقل عدد الأساتذة المتعاونين الأجانب من 420 في سنة1969 إلى 7812 في سنة 1977 .إذ استطاعت الجامعة الجزائرية أن تحافظ على نسبة التأطير وتحسنا من الناحية العددية، فقد كان ذلك على حساب الجانب النوعي،لأن الأساتذة الشباب كانت تنقصهم الخبرة ولم يكن بإمكانهم تقديم المعارف الكافية و التأطير الكافي للطلبة...

\***التعريب**: بالنسبة إلى شعار"التعريب" كشعار ثان من شعارات الإصلاح، فقد كان القصد منه تعويض اللغة الفرنسية والتي كانت تعتبر لغة المستعمر، باللغة العربية وهي اللغة الوحيدة الوطنية الرسمية، أي تعريب برامج التكوين الجامعي على مستوى كل التخصصات تخصصات ، تم تطبيق الشعار الثالث "الجزارة" أي الاعتماد عمى الكفاءات الوطنية في التعليم الجامعي والاستغناء عن الأساتذة الأجانب الذين درسوا ولمدة ليست بالقصيرة في الجامعة الجزائرية. بل أن مسالة التعريب كانت إحدى مطالب مرحلة الثورة التحريرية ومرحلة ما بعد الاستقلال. وفي نقد سياسة التعريب اعتمدتعلى العاطفة والتسرع واللاعقلانية في التعامل مع القضايا المصيرية.

لم يكن التعريب يعنى كل التخصصات الجامعية، لسبب واحد وهو أن مبدأ التعريب تم تطبيقه على كلية الآداب والعلوم الإنسانية فقط، والتي تم تعريبها كلية في سنوات 80 مع صدور قرار وزاري ابتداء من الدخول الجامعي 1980 يمنع بموجبه استعمال اللغة الفرنسية في تدريس طلبة العلوم الاجتماعية. بينما لم يمس هذا المرسوم التخصصات الجامعية الأخرى مثل :الطب، العلوم التكنولوجية، الهندسة المعمارية وغيرها.

يقول **جمال غريد**. بأن "النموذج التصنيعي للنظام التربوي عمل على تقليص وظائف النظام التربوي إلى واحدة فقط، ألا وهي الوظيفة الإنتاجية وحسب الطلب.

إضافة إلى كل ما سبق فقد أدى التفاوت القائم ما بين التخصصات إلى صعوبات خاصة عاشتها طلبة التخصصات المعربة، تمثلت في عدم تمكنيهم من الحصول على مناصب عمل.بسبب عدم تعريب القطاع الاقتصادي والاجتماعي، كما كان الأمر بالنسبة لتخصصات العلوم الإنسانية الاجتماعية حسب الباحثة **أمينة قادري**.

\*ا**لجزأرة**: وتعني هذه العبارة ببساطة الاستغناء عن الإطارات والمتعاونين الأجانب والذين كانوا يتمتعون بكفاءات وخبرات كبيرة تساعد في التكوين الجيد للطلبة الجزائريين. إذ استطاع الطلبة الجزائريون الأوائل في سنوات الستينات وبداية السبعينات أن يستفيدوا من هذه الخبرات، مما جعل مستواهم التكويني والمعرفي يعادل المستويات الجامعية العالمية، فقد تمكنوا بدورهم من أن يقدموا خبراتهم للطلبة ما بعد الإصلاح أي طلبة السبعينات وبداية الثمانينات.لكن الحصول على مثل هذه الفرص لم يكن من حظ كل الطلبة الجامعيين نتيجة الارتفاع المتزايد في أعدادهم في كل سنة جامعية نتيجة تطبيق مبدأ ديمقراطية التعليم العالي. يؤكد الباحث **ناجي سفير** من جهته عدم تحقيق مبدأ الجزأرة كما كان مقررا ويقدم كمثال لذلك قسم علم الاجتماع في جامعة الجزائر والذي "كان لغاية سنوات 80 يوظف أساتذة أجانب 12 أستاذا متعاونا من مجمل 45 أستاذا الذين كانوا يدرسون بالقسم.

\* **البعد العلمي والتقني**: يظهر التركيز على هذا البعد كاستجابة للمنهج التصنيعي الذي انتهجته الجزائر في فترة السبعينات. وحتى تستطيع الدولة الجزائرية تحقيق هذه السياسة كان عليها أن تجعل من الجامعة مؤسسة تنتج الإطارات التقنية بأعداد كبيرة والتي كانت الثورة الصناعية بحاجة ماسة إليها.

إن العجز في تطبيق مبادئ الإصلاح كان نتيجة بروز جهاز إداري بيروقراطي جد متمركز، لقد كان هذا الجهاز يعمل على تطبيق القرارات الوزارية بصورة ميكانيكية وتسلطية، مما يدل على تسلط الجانب الإداري على الجانب البيداغوجي. لقد أصبحت الإدارة تتدخل وبصورة قوية حتى في إصدار القرارات الخاصة في طرق تقييم الطلبة ومعامل الوحدات، مما جعل من الأستاذ الجامعي عبارة عن أداة تطبق التعاليم التي تسطرها الإدارة والتي لا يملك القائمون عليها أية معرفة بالجوانب البيداغوجية للتكوين الجامعي.

**2-ثنائية علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي:**

كان النظام يتجه في أطروحاته إلى تكريس العصرنة ومحاربة كل ما هو تقليدي ولهذا فان المشتغلين بعلم الاجتماع قد جندوا لمواجهة ما يمكن تسميته بالعقليات المتحجرة والمعادية للتقدم والعصرنة، وتميزت هذه الفترة بهيمنة خطاب ديني شعبوي على حد تعبير **عياشي** **عنصر** ولهذا فان التجنيد الثاني كان تحت غطاء ايديولوجي يتمثل في الدفاع عن الاشتراكية كان علم الاجتماع علما ثوريا تقدميا لهذا انقسم علماء الاجتماع إلى قسمين هما: علم الاجتماع البرجوازي ينتمي إلى المعسكر الغربي وعلم الاجتماع الاشتراكي الذي ينتمي إلى المعسكر الشرقي والمشتغلين بهذا العلم انقسموا إلى هذين التيارين وسط تناحرات معرفية كبيرة بينهما، فتعرض العديد من المدافعين عن الطروحات الليبرالية إلى الطرد وعدم نشر مقالاتهم على عكس المدافعين عن الإيديولوجية الحاكمة فتحول علم الاجتماع إلى خطاب إيديولوجي، إذ يمكن تسمية هذه المرحلة بمرحلة سوسيولوجيا النظام القائم بدلا من سوسيولوجية المجتمع، فكانت الاهتمامات البحثية تنحصر في مواضيع مثل : الثقافة الاشتراكية/التسيير الاشتراكي للمؤسسات/ طبقة الفلاحين في الجزائر/النزوح الريفي/النمو الديمغرافي...الخ.وأهملت القضايا الأخرى المصيرية للمجتمع الجزائري وأصحبت من الطابوهات التي لا ينبغي التطرق اليها.

ان الدراسات الجديدة في ليسانس السوسيولوجيا كانت بيد مثقفي اليسار، بقيت رهينة للتحليل الماركسي: ماركس انجلز، بولنتزاس، ألتوسير، غرامشي ،لوكاش، بيتلهايم مانهايم، ميسيلو، بوخارين، لوفيفر، غاليسو، سمير أمين، مصطفى الأشرف ..الخ، فيما تم تجاهل ابن خلدون و ايميل دوركايم و ماكس فيبر الذي لم يذكر أصلا .

**3-العلوم الاجتماعية ومهمتها الجديدة:**

مثلها مثل جميع العلوم والتخصصات التي تدرس في الجامعة فان العلوم الاجتماعية مطالبة بتلبية حاجات التنمية من أجل بقائها في وجه علوم الطبيعة وانبعاثاتها التكنولوجية، إذ وجب عليها القبول بالتقنية الاجتماعية وبالاحتراف المهني وفي الوقت نفسه يطلب منها أن تعبر بشكل أفضل عن الشخصية الوطنية، ولذلك تم فرض تعريب لغة التعليم في حين لم تفرض على باقي التخصصات الجامعية الأخرى ولهذا فقد أصبحت لها وظيفة إيديولوجية غائبة عن العلوم الدقيقة والطبيعية على حد تعبيرالباحث **حسن رمعون.**

لقد أعيد هيكلة العلوم الاجتماعية ومن بينها علم الاجتماع وفق المهمتين السالفتين الذكر لتصبح المعرفة منقسمة إلى قسمين هما، تخصصات تخدم سياسة البناء والتنمية تمثلت في العلوم الطبيعية والتكنولوجية وأضيفت إليها العلوم الاجتماعية التي تحمل فعالية تطبيقية كالعلوم الاقتصادية وعلم الاجتماع وعلم النفس والجغرافيا والمالية والتسيير وبعض اللغات الأجنبية:، أما القسم الثاني فهو يضم تخصصات ذات وظيفة إيديولوجية هدفها الدفاع عن الهوية وإضفاء الشرعية على المؤسسة السياسية تضم : التاريخ/ الفلسفة/ الأدب العربي/العلوم الإسلامية/العلوم القانونية/..الخ.

تظهر الفعالية التطبيقية المراد الوصول إليها بخصوص علم الاجتماع في مراكز البحث ويمكن أن نختار مركزين للبحث نظرا لصلتهما بعلم الاجتماع مثل: مركز الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي الذي أنشأ في مارس 1975م ، والجمعية الجزائرية للأبحاث الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية التابعة لوزارة التخطيط والتهيئة العمرانية التي أسسها مجموعة من علماء الاجتماع الجزائريين على رأسهم بيار بورديو في 1967م وكان بورديو رفقة عبد المالك صياد على علاقة بنشاط هذه الجمعية خاصة سنوات السبعينات من القرن20م والتي حاول النظام السياسي آنذاك التأثير على توجهاتها البحثية بما يخدم إيديولوجيته..

لقد حددت الميادين الأساسية لمراكز الأبحاث من خلال نتائج تقرير الدورة الأولى للمجلس الوطني للبحث يمكن ذكر في هذا الصدد مهمة عالم الاجتماع كما يلي:..من واجب علماء الاجتماع البحث عن الظروف لرفع الإنتاجية الزراعية، إذا فهي دراسات تخص الريف بجميع ميادينه ثم تأتي في المرتبة الثانية دراسات حول القطاع الصناعي ثم دراسات أخرى متفرقة كالسكن والتشغيل والتكوين...الخ-ينظر ليها على أساس أنها قطاعات غير منتجة.

ابتداء من 1974م تغير الوجه الإداري لتعليمية علم الاجتماع حيث تحول إلى قسم في معهد العلوم الاجتماعية كما كان التدريس يخضع لنظام السداسيات ما يقارب 56 مقياس في 8 سداسيات، الأربع سداسيات الأولى تمثل الجذع المشترك والأربعة المتبقية تمثل التخصص أما من حيث التخصصات الموجودة في هذه الفترة فهي : علم الاجتماع العام والسياسي، الصناعي ، الثقافي، الحضري والريفي، تتوج بمذكرة نهاية التكوين في الليسانس

نشهد في هذه الفترة ذهاب الأساتذة الفرنسيين المتعاونين وتعويضهم بأساتذة من المشرق العربي مثل : سوريا ، مصر والعراق لتبدأ رحلة جديدة مع التكوين المعرب.

ابتداءا من سنوات الثمانينات –بداية التعريب الكلي للعلوم الاجتماعية- شهد انحطاط في مكانة علم الاجتماع الذي وجد نفسه أمام ثلاثة مستحيلات هي : استحالة التدريس باللغة الفرنسية ، استحالة التدريس باللغة العربية ، استحالة تدريس علم الاجتماع بصفة قطعية وكان مهمة السوسيولوجيا في هذه الفترة بدأت تبحث عن بديل للتخلص من هذه العوائق

بالرغم من تشجيع الالتحاق بالتعليم العالي، فان الطلبة كانوا يخضعون للهرمية الآتية في ترتيب أهمية التخصصات الجامعية :الرياضيات أولا ، الطب والعلوم الدقيقة ،العلوم الطبيعية ،الاقتصاد ، الحقوق والعلوم الإدارية ،الآداب والعلوم الاجتماعية.

أما في مجال الإنتاج العلمي وعلى لسان الباحث **علي الكنز:** كانت هناك مجلة الجزائرية للدراسات القانونية والاقتصادية والتي كانت تفتح أبوابها لعلماء الاجتماع قصد الكتابة ولم يكن مسموحا لنا الكتابة في المجلات الفرنسية المعروفة آنذاك.

**ملاحظة: يمكن التوسع أكثر بالرجوع إلى المراجع الآتية:**

1- عمروني بهجة: مكانة علم الاجتماع في الجزائر: أزمة الهوية عند السوسيولوجيين المهنيين،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص علم الاجتماع التربوي،قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر ،2012/2013م.

2- عباسي نعمان: قراءة في تاريخ علم الاجتماع في الجزائر،في موقع academia.edu/35886204

أطلع عليه يوم 5/1/2025م.

3- بشير محمد : مدخل لدراسة علم الاجتماع في الجزائر ما بين 1972-1982، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1994م.

4- حسن رمعون : ممارسة العلوم الاجتماعية في الجزائر، ترجمة سهام بدوبية، في كتاب جماعي لمجموعة من المؤلفين –مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي-تحرير وتقديم ساري حنفي ونورية بن غبريط ومجاهدي مصطفى ، ط1، نوفمبر 2014م.

5- جمال معتوق : مسيرة علم الاجتماع في الجزائر من النشأة إلى النكبة ، المجلة الجزائرية الدراسات السوسيولوجية ،عدد 0، 2005م.

6-Beaud Stéphane. Regards sur la sociologie en Algérie et dans le monde arabe. Entretien avec Ali EI-Kenz. In: Genèses, 32, 1998. Anthropologie et histoire politique. pp. 127-139; doi : <https://doi.org/10.3406/genes.1998.1529>

7- Kamel Chachoua. La sociologie en Algérie : l’histoire d’une discipline sans histoire. Eberhard Kienle. Les sciences sociales en voyage. L’Afrique du Nord et le Moyen Orient vus d’Europe, d’Amérique et de l’intérieur„ Karthala, pp.135-155, 2021, 9782811103330. ffhal-03472960f.

8-Lamria Azzedine et Azzedine Ali Benali : l’enseignement de la sociologie en Algérie à l’épreuve des reformes in les sciences sociales en Algérie-genèse et pratiques. sous la direction de Mohamed Benguerna .cread ;Alger .2011.

رشيد ميموني : مكانة النخبة في التغير الحضاري لدى مالك بن نبي9- https://tanwair.com/wp-content/uploads/2016/01/69-100-2%D9%85%D9%84%D9%88%D9%86.pdf

.